

على المتعلق والمجرور فلا يصح ان يحكم معناها انه مستعار
ولان انصافه بوجه التشبه لان الانصاف والحكم انما يكونان
على الاكثور المستقل وفي هذا الكلام ميل لذهب العضد وورط
الجمهور والسعد في قولهم انها موضوع للامر الكلي واجابوا بانها
وان كانت موضوعا لما ذكره الا ان الواضع شرط استعمالها في
ورديان شرط الواضع لا يعتبر وانما المعنى الواضع ورفع بار الشرط
حين الواضع ينزل منزلة الواضع فذيراه وقد تقدم لك جواب آخر
وهو انها وان وضعت للكليات لكنها ليست مقصورة لذاتها بل
للتوصل بها الى الجزئيات قال ع ق وهذا القصد اعني قصد الغير
المخصوص هو الذي منع من صحة الحكم عليها لانه لا ما يقصد الحكم
لغيره لا يستطاع الحكم عليها لانه كالمراة عند قصدها للصورة فذير
عليها ولا يها في تلك الحالة **قوله** فذالك الاسم اي والفعل عند
الخاتمة وان جرى اهل البيان على ان معناه غير مستقل لتركيبه
المستقل وغيره اه واعترض الحفيد ذلك بان الحرف كثيرا ما يستعمل
في نسب كلية تامه كما اذا قيل السير الى المسير بخير من السير
السوق فان النسبة التي هي مدلول الـ في المثال متناولة للنسبة
السير الى المسير من زيد او عمرو ومن غيرها وكذلك يتناول
النسبة المتفاوتة بحسب الاوضاع والاراضة كنسبة السير
والبطي والواقع نهارا وليلا فظاهره انها كلية صادقة على
كثيرين وجواب ما مر من ان الكلية المذكورة وان كانت حاصله
لكها غير ملاحظة لذاتها بل باعتبار ملاحظتها للغير والكلي
المصحح عليه ووجه عبارة عما يلاحظ لذاته والمقام حقيقة العضد
على كسالة الواضع فانظره هناك اهم من حاشية الاستاذ حسان
قوله والجزئى اي الذي هو معنى الحرف له تعلق اي ملا يستعمل
للکلي الذي هو معنى الاسم فالجوف اذا فادت معنى عند الاسماء

وهي التي قصد التوصل اليها عند الوضوح دون هذه المعاني الى
الكليات بنوع من الاستلزام وهو التزام الاخص للاع في مثلا
وضع لطلوq الابتدائى من غاية التوصل بذلك الى كل ابتداء مخصوص
فبعد الاستعمال في قولك مثلا سرت من البصرة الى الكوفة
يفيد ابتداء سيرك من البصرة الى الكوفة لانه هو المقصود
لتوصل اليه والى مثل من الخصوصيات في هذا المعنى المطلق
الابتداء بان يقال مر - لابتداء الغاية لان ذلك يستلزم الاع
قوله لفظ الخ ونحو ذلك لام التعليل في قوله تعالى فالتقطه الـ
فيعون ليكون له عدوا وخرنا فان اللام اصل وضعا ان تستعمل
في العلة الغائية وعلته الشئ الغائية هو ما يحل على تحصيله
لتحصل بعد حصوله وظاهره ان الـ فعون انما حمله على ضم موى
لم وكفالتهم اياه بعد الالتقاط ما رجوه في موى من ان يجزم
ويكون ابتداءه يفرضون به فلما كان الحاصل بعد فعله ضد ذلك
من العداوة والخرن وجب اعتبار ان يشبه ترتب العداوة
والخرن على الالتقاط بترتب العلة الغائية كالجملة والشيء
عليه اما على طريق التهمك اشارة الى ان ذلك فعل الجاهل
بالعواقب ويكون وجه التهمك من عراض التصادم بان يجعل
كالتماثل بواسطة التهمك واما على طريق التشبيه الحقيقي ويكون
وجه التهمك مطلق الترتيب كما هو المشهور ثم يقدر سريرات
التشبيه المذكور من الكليات الى الجزئيات فتستفاد منها
على هذا التشبيه الحاصل بالسراية اللام الموضوعية لترتب
العللة الغائية الجزئى لترتب العداوة والجزئى فامل ذلك
وقس عليه نظائره **قوله** اي يقدر ذلك هذا من المؤلف رضي
الله عن اشارة الى عدم الفرق بين التبعية في الفعل وبين
وبين التبعية في الحرف وحاصله ان التبعية في الفعل